ظاهر في اجزاء النفل وصريح في جواز الخروج من التطوع ووجه
التقييد بالزوال ما في الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم دخل
على عائشة فقال هل عندكم شيء من غداء قالت لا قال فاني اذا
اصوم ويوم الغدير بفتح اوله وبالدال المهملة ما بوكل قبل الزوال
والعشا ما بوكل بعد الزوال وصف ظاهر منضبط يصلح لاناطة
الحكم به لان النية قبله يدرك بها معظم النهار والادراك المعظم اثر
بين في الادراك كما في ادراك الوقعة بالركوع فان قلت قضية الفرق
المنع فيما اذا نوى بعد تنصيف الزمان من الفجر الى الغروب فانه يقع
قبل الزوال ولاجل ذلك نرد الشيخ ابو محمد في الصحة في هذه الحالة
قلت قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بقولنا والزوال وصف ظاهر
منضبط الخ فلذلك انيط الامر به بخلاف التنصيف المذكور فانه لا ينضبط
فان قلت هذا لا يتم الجواب عنه وان اجاب به الامام لانه يبطل
التعليل بالمعظم فهو جواب عن منصوص الزوال لا عن كونه يدرك به معظم
النهار قلت ممنوع بل يدرك بمعظم مطلقا لانهم الحقوا ما بعد
الفجر الى ثلث الليل في فروع متعددة كالجمعة وسنة الطواف وفي الفوائت
المفعولة حينئذ وفي ان اعذار الجماعة الليلية اذا وقعت فيه تكون
كما لو وقعت في الليل وفي غير ذلك فبالنظر لذلك يكون ادراك الزوال
المعظم مطلقا او نقول ما بعد الزوال هو معظم النهار بالنسبة للصائم
لانه اشق ما عليه كان ما قبل الزوال يكون الجوع والعطش لان الامر
لم يفوتوه بعد فائحة انه معظم بالنسبة للصائم انوى الكلام فيه
وكفى بذلك مرجحا اذا تقرر ذلك علم انه يكفي في نية نفل الصوم مطلق
نية ولو قبل الزوال سواء النفل المطلق والموقت كصوم الاثنين والذي
له سبب كصوم الاستسقاء بغير امر الامام وشرط التعيين

في

في الاخيرين اراده الاكمل اذا الصوم فيهما ينصرف اليهما وان نوى به
غيرهما كتحية المسجد ومن ثم لو صام فيهما عن قضاء حصلا وان لم
ينو النفل لكن يمنع حصول النفل حينئذ شقوط الطلب لا حيازة ثوابه
لتوقفه على النية وكذا يقال فيما لو اجتمع راتبان كيوم عرفة وعاشوراء
ويوم الخميس مثلا فان نوى حصلا او احدهما حصل ثوابه وسقط طلب
الاخر ولو لم يبيت الفرض ونواه قبل الزوال فان كان في رمضان
لم يحصل له شيء اصلا لانه لا يقبل غيره او في غيره فان كان عالما فكذلك
لتلاعبه وجاهلا انعقد له نفلا كما لو احرم بالظهر قبل وقتها كذلك
واذا نوى النفل قبل الزوال انعطف صومه على اول النهار فكملت
له ثواب الصوم من الفجر لاستحالة تبييته وشرط اجزائه
قبل الزوال ان لا يسبقها ما ينافي الصوم اذ لا بد من اجتماع شرائطه
من اول النهار نعم لا اثر لسبق ما نحو مضمضة او استنشاق بلا مبالغة
على المعتمد وان قلنا انه يفطر بذلك بعد النية كما في زيادة
الروضة خلافا للمجموع وهي مسئلة نفيسة نظلتها باسنين وقيل
تجزي النية وان سبقها ما ذكر وحكاه في التتمة عن جماعة هي من
الصحابة لكن اطال الائمة في رد هذه الوجه وتزييفه وتغليط قائله
وانه من الهزو واللعب بالدين وفيه اجماع على اجماع المسلمين
ومن ثم قال العز بن عبد السلام لكن قال ابن الرفعة مراده
العامي وان نقل اسمه ذلك عن اولئك الائمة غلط ضرع وانما الثلاثة
عمهم انهم كانوا يصبحون مفطرين اي غير ناوين ثم يبيتون النية
من الهار ثم بين ما اجملناه الحاديث النوع الاول المشترط فيها
التبييت على الفرض واحاديث النوع الثاني المفيدة لعدم اشتراط
التبييت فيه على النفل جمعا بين الاحاديث والجمع بينهما حيث امكن

في